الى تأييد الدعوة الفرنسية على حالها والموافقة على تاريخ انعقاد الاجتماعات في باريس كما ورد في الدعوة الاصلية (٧ نيسان ١٩٧٥) وعدم ادخال أية تعديلات على لائحة الدول التي ستمثل الاوبيك والعالم الثالث في المؤتمر . واكد البيان الختامي لمؤتمر القمة بأن جدول اعمال مؤتمر باريس لا يمكن بأي حال من الاحوال ان ينحصر بدراسة مشكلة الطاقة وحدها بل يجب ان يشمل مشكلة المواد الاولية في البلدان النامية واصلاح النظام المالي الدولي بالاضافة الى التعاون الدولي من اجل الوصول الى الاستقرار على الصعيد العالمي . في حين ان الدعوة الفرنسية للمؤتمر شددت على كون هدفه هو دراسة مشكلات الطاقة وما يرتبط بها من قضايا اقتصادية عالمية . وكما سنرى ادى هذا الخلاف حول أهداف المؤتمر الى فشله . طبعا هذا لا يعني انه لم تبرز وجهات نظر مختلفة في قمة الجزائر حول المدى الذي يجب ان تذهب اليه الدول المعنية في الاضرار على ادخال موضوع المواد الخام في مناقشات مؤتمر باريس . فقد برز اتجاه بقيادة الجزائر يدعو بشدة الى ضرورة الاصرار على عقد صفقة شاملة متكاملة مع الدول المستهلكة الرئيسية تؤدي الى تسوية مشكلات اسعار البترول والمواد الخام في آن واحد . في حين ان اتجاها اخر ، دعمته بصورة رئيسية ايران وفنزويلا والسعودية ، كان يرى ان المطالبة بمثل هذه الصفقة هو أمر غير واقعي وليس من الضروري حل المشكلتين معا اذ لا مانع من تسوية كل واحدة منهما على حدة مع اعطاء الاولوية للبترول . وقد تبين من الفشل اللاحق لمؤتمر باريس ان وجهة النظر الجزائرية هي التي سادت . وتناولت المناقشات كذلك تحديد الموقف الذي ستتفاوض على أساسه دول الاوبيك في مؤتمر باريس ، وجرى توزيع العمل لهذا الغرض على عدد من اللجان المختصة كي تدرس مواضيع محددة مثل اصلاح النظام النقدي العالمي ومشكلات التسعير ومساعدة الدول المتخلفة واعادة تدوير الارصدة ومشروع مصنع السداد .

يبدو لنا في هذه المراجعة ان المشكلة الرئيسية الراهنة التي تشغل دول الاوبيك لم تعد الان زيادة أسعار البترول بل في ابقاء اسعاره الحقيقية حيث هي والمحافظة على القيمة الشرائية الحقيقية للعائدات . من هنا اتفاق كافة الدول على مبدأ ربط اسعار البترول بمعدل التضخم ، وينبغي الا يشكل الخلاف الذي مر معنا حول توقيت هذا الربط ومدى احكامه عائقا في وجه خطوات عملية وسريعة على الدول البترولية ان تتخذها لحماية مركزها الاقتصادي والمالي .

الموضوع الثالث الهام الذي سنتناوله في هذا التقرير هو فشل المؤتمر التحضيري المنعقد في باريس (٧ — ١٥ نيسان ١٩٧٥) بين ممثلي الدول الصناعية الغربية من ناحية وممثلي الدول المنتجة للبترول ودول العالم الثالث من الناحية الثانية . مثل الجانب الاول في المؤتمر السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة واليابان بينما تمثل الجانب الثاني بالجزائر وايران والسعودية وفنزويلا والهند والبرازيل وزائير . وكما ورد معنا جرى التحضير لهذا المؤتمر من جانب الاوبيك في قمة الجزائر وفي مؤتمر الوزراء الذي سبقها (في كانون الثاني ١٩٧٥) . وقد نظر هذا الجانب الى مؤتمر باريس على انه خطوة تحضيرية للحوار المزمع اجراؤه مع الدول الغربية الصناعية بهدف اعادة صياغة العلاقات القائمة بين الدول الغربية المتقدمة والعالم الثالث على اسس جديدة تساعد على حل مشكلات الدول النامية وليس فقط مشكلات الدول المتقدمة . وللوصول الى هذا الهدف ترى دول الاوبيك والعالم الثالث انه لا بد من التفاهم مع الدول الغربية المعنية على النقاط التالية : (أ) تثبيت أسعار البترول على المدى البعيد . (ب) ضمان تزويد العالم بالكميات الكافية من البترول . (ج) اعادة تدوير الفائض من البترودولارات . (د) التزامات من قبل الدول الصناعية المعنية تفيد منها الدول النامية وتعزز تطورها .

على الرغم من الاعتدال الكبير الذي تتصف به هذه النقاط وغياب اية مطالب متطرفة منها فقد واجهته الكتلة الاخرى في مؤتمر باريس بتعنت وتشدد كبيرين مما أدى الى انهيار المحادثات حول نقطة اجرائية هي مجرد الاتفاق على جدول الاعمال الذي سيبحث فيه المؤتمر . فقد اصر الجانب الغربي (واليابان طبعا) على جدول اعمال لا يتطرق الا الى موضوع مركزي واحد هو الطاقة،